الدروس المستفادة من تجربة الصين فى التعامل مع سعر الصرف

علا السيد السيد

الملخص:

لسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وعلى حجم التجارة الخارجية وبالتالى على وضعية الميزان التجارى للدولة .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة الصينية فى تخفيض قيمة عملتها والاستفادة منها، وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج ومنها ان تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الصادرات الصينية واعطائها ميزة تنافسية مرتفعه، ساعدتها على تحقيق معدلات مرتفعه من النمو الاقتصادى و الحصول على فائض فى ميزانها التجارى.

وأوصت الدراسة أن تعمل الحكومة المصرية على معالجة الخلل البنيوى فى القطاع الإنتاجى و تحسين هيكل الاقتصاد القومى وعلاج الاختلالات التى يعانى منها على النحو الذى يرفع من قدرة الجهاز الإنتاجى على توفير الإحتياجات المحلية، حتى يحقق سعر الصرف النتائج المرجوة منه بصورة كبيرة فى التأثير على حجم الواردات، وزيادة حجم الصادرات.

Abstract:

The exchange rate is of great importance to all global economies as it affects the macroeconomic variables, the volume of foreign trade, and consequently the state of the country's trade balance.

The study aimed to get acquainted with the Chinese experience in devaluing its currency and benefiting from it, and the study reached some results, including that the devaluation of the currency led to an increase in Chinese exports and gave it a high competitive advantage, which helped it achieve high rates of economic growth and obtain a surplus in its trade balance.

The study recommended that the Egyptian government work to address the structural defect in the productive sector, improve the structure of the national economy, and treat the imbalances from which it suffers, in a manner that increases the capacity of the productive apparatus to provide for local needs, so that the exchange rate achieves the desired results in a large way in affecting the volume of imports. And increase the volume of exports.

المحور الأول: الإطار العام للبحث

أولاً مقدمة الدراسة:

يعتبر سعر الصرف من بين أكثر المتغيرات الاقتصادية التى تتم متابعاتها وتحليلها سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى، حيث أن سعر الصرف هو واجهة اقتصاد الدول، والمرآه التى تعكس حالتها الاقتصادية، وإن آليه سعر الصرف لها أهمية بالغة فى معالجة الخلل فى الميزان التجارى، ويعتبر استقرار أسعار صرف العملة انعكاساً لمدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعه وتغير سعر الصرف يعد مسألة على درجة كبيرة من الخطورة والحساسية نظراً لما يصاحب هذا التغيير من أثار مختلفة.

و تعتبر الصين الآن احدى القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم، حيث شهد الاقتصاد الصينى نمواً كبيراً سواء على مستوى الانتاج، أو التجارة الخارجية، والاستثمار، مما يجعل عملة الصين وهى اليوان فى موضع أهتمام العالم، حيث يعد اليوان الصينى أول عملة من الدول الناشئة تتمكن من الدخول إلى سلة السحب الخاصة. ولقد شهدت أسعار صرف اليوان تغيرات كبيرة نظراً لنظام الصرف المتبع فى كل مرحلة، و كان لسياسة تخفيض قيمة العملة الصينية اثر واضح على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن أبرز نجاح هذه السياسة هو ارتفاع حجم الصادرات الصينية نحو مختلف العالم.

ثانياً مشكلة الدراسة:

يتعرض الاقتصاد المصرى منذ منتصف القرن العشرين وحتى عصرنا الحاضر لاختلالات هيكلية أدت إلى ظهور العجز المستمر على مدار كل هذه السنوات فى الموازنة العامة للدولة والميزان التجارى، الامر الذى أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والانخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، مع الارتفاع المتزايد فى أسعار السلع، وقلة الإنتاج المحلى الذى يستخدم لغرض الاستهلاك والتصدير للخارج، كل هذه الاختلالات الهيكلية وتوابعها وقفت حائلاً امام انكماش التصدير للخارج وزيادة الاستيراد، ومصر كغيرها من الدول التى قامت بالعديد من التخفيضات فى قيمة عملتها لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطنى. ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (١) والذى يتضمن إجمالى صادرات مصر و وارداتها والميزان التجارى ونسبة تغطية الصادرات للواردات وسعر الصرف خلال الفتره من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٧/٢٠١٨.

جدول رقم (١)
تطور العجز فى الميزان التجارى المصرى ومتوسط سعر صرف الجنيه المصرى للفترة من٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٧/٢٠١٨

السنة	قيمة الصادرات السلعية (بالمليون دولار)	قيمة الواردات السلعية (بالمليون دولار)	عجز الميزان التجارى (بالمليون دولار)	نسبة تغطية الصادرات للواردات%	متوسط سعر الصرف
2002/2003	8.2	١٤.٨	-٦	٥٥.٣	4.4
2003/2004	١٠.٤	١٨.٢	-7.5	٥٧.١	5.8
2004/2005	13.8	24.2	10.4-	٥٧.١	6.2
2005/2006	18.4	30.4	-12	٦٠.٦	5.8
2006/2007	22.0	37.8	15.8-	٥٨.٢	5.7
2007/2008	29.4	52.8	-23.4	٥٥.٦	5.6
2008/2009	25.2	50.3	-25.1	٥٠.٠	5.4
2009/2010	23.9	49.0	-25.1	٤٨.٧	5.6
2010/2011	27.0	50.8	-23.8	٥٣.٢	5.9
2011/2012	27.0	58.7	-31.7	٤٢.٣	6.0
2012/2013	26.0	57.8	-31.8	٤٥.٢	6.8
2013/2014	26.1	59.8	-33.7	٤٣.٧	7.0
2014/2015	22.1	60.8	-38.7	٣٦.٣	7.6
2015/2016	18.7	57.4	-38.7	٣٢.٦	10.0
2016/2017	21.7	57.1	-35.4	٤٠.٩	١٧.٧
2017/2018	25.8	63.0	-37.2	٤٢.٨	17.8

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات نشرة البنك المركزى ، اعداد مختلفة.

وفى ضوء ماتقدم فإن مشكلة البحث تتلخص فى الأتى:

بالرغم من أدراك الحكومة المصرية أهمية مواجهة مشكلة العجز المتواصل للميزان التجارى واتخذها عدداً من السياسات الاصلاحية النقدية والمالية والاقتصادية فى فترتين زمنيتين اولهما التعويم الاول فى عام ٢٠٠٣ وثانيهما التعويم الثانى فى ٢٠١٦. ، بجانب العديد من الاجراءات لتحفيز الصادرات ، إلا أن الهدف الرئيسى من

تخفيض قيمة العملة لم يتحقق بعد ، ولم يؤدى إلى علاج العجز فى الميزان التجارى . لذا يتناول البحث تجربة الصين فى تخفيض قيمة عملتها لما حققته من نتائج مبهرة.

ثالثاً أهمية الدراسة:

- تأتى أهمية البحث من خلال دراسة التجربة الصينية فى تخفيض قيمة عملتها التى أعطت صادراتها ميزة تنافسية مرتفعه، وجعلتها تحقق فائض فى ميزانها التجارى ، ومدى إمكانية استفادة مصر من هذه التجربة باعتبارها من التجارب الناجحة.

رابعاً أهداف الدراسة:

- توضيح ماهية سعر الصرف وأنواعه، وسياساته وتطوره.
- معرفة التغيرات التى تحدث فى الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التى تحدث فى سعر الصرف.
- دراسة التجربة الصينية فى تخفيض قيمة عملاتها ومحاولة استخلاص المميزات والاستفادة منها فى الحالة المصرية.

خامساً فروض الدراسة:

- أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات.
- أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى تخفيض حجم الواردات.

سادساً منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأساليب التالية فى البحث:

- المنهج الوصفى التحليلى من خلال مراجعة بعض الكتب والدوريات العلمية والأبحاث والرسائل العلمية والتقارير التى توافرت ذات الصلة بموضوع البحث، وتحليل البيانات والاحصاءات المتاحة والمرتبطة بموضوع البحث.

سابعاً حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** دراسة حالة جمهورية مصر العربية، مع دراسة مقارنة لتجربة الصين.
- **الحدود الزمانية:** تجرى الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٨.

المحور الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات البحث وبطريقة مختصرة وذلك من خلال ما يلي:

أولاً تعريف سعر الصرف:

تختلف مفاهيم سعر الصرف ولكنها متقاربة ونذكر أهمها فى النقاط التالية:

١) سعر الصرف هو سعر عملة ما مقومة بعملة اخرى، أو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها. فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التى يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.

٢) هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ويتم تحديده فى سوق الصرف الأجنبى.

٣) هو عدد من وحدات العملة الوطنية التى يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمه لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.**(سلامة نجاح ٢٠١٣، ص ٢٢).**

ثانياً أهمية سعر الصرف:

تأتى أهمية سعر الصرف فى أنه ليس كباقى أسعار السلع والخدمات. فهو يتحكم فى الأسعار الأخرى من السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج، وبالتالى فإنه أداه مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التى تؤثر فى متغيرات الاقتصاد الكلى ومن ثم فهو المؤثر الأول والأخير فى التجارة الخارجية بين الدول والمتأثر بها أيضاً. فى كما أن سعر الصرف يعمل على علاج الاختلال

فى ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجارى، فيساعد على زيادة الصادرات وخفض الواردات، عن طريق خفض قيمة العملة الوطنية فى الأسواق الخارجية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية مما يعنى زيادة الصادرات، كما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات فى السوق الوطنية وبالتالى انخفاض الواردات. **(ريهام طلعت ٢٠٠٨، ص ص ٦-٨)**

ثالثاً وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف:

١) وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وبالتالى يكون سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

٢) وظيفة تطويرية

يستخدم سعر الصرف فى تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره فى تشجيع تلك الصادرات. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدى سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة والاستعاضة عنها بالاستيراد التى تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، ومن الممكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع الواردات السلعية. وبالتالى يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعى والجغرافى للتجارة الخارجية للدول.

٣) وظيفة توزيعية

وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيره بإعادة توزيع الدخل القومى العالمى والثروات الوطنية بين أقطار العالم، وإن زيادة أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة أى التغير فى سعر صرفها، سيؤثر على حجم الاحتياطى الموجود كرصيد لدى البنوك المركزية فى الدول.**(عطية عبد القادر ٢٠٠٥، ص ١١٥).**

رابعاً أنظمة سعر الصرف:

يقصد بنظام الصرف مجموعة" من القواعد التى تحدد دور المتعاملين فى سوق الصرف الأجنبى". ويمكن تلخيص نظم الصرف إلى:

- **نظم أسعار الصرف الثابتة:**

ويندرج فى هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية وهى :

سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة : فى ظل هذا النظام يرتبط سعر صرف عملة البلد المعنى بعملة دولية أساسية كالدولار.

سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : فى ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعنى بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة.

سعر الصرف الثابت المرن : أما فى هذا النظام فيتم المحافظه على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.**(الدواوى اليامنة ٢٠١٦، ص٥)**

- **نظام أسعار الصرف العائمة:**

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التعويم أهمها :

التعويم المدار:

فى ظل هذا النظام يقوم البنك المركزى بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية :

- التغير فى حجم الاحتياطات الدولية.
- التغير فى سعر الصرف الفعلى الحقيقى.
- التطورات فى أسواق النقد الموازية.

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الثبات والتعويم الحر، وهو ما يتلائم مع الوضع النقدي ووضع التجارة الدولية.**(دوحة سلمى٢٠١٥، ص ٨٤).**

التعويم غير النظيف :

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية سواء تدخل مباشر أو غير مباشر من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.**(خالد عبد الحميد ٢٠١٧، ص ١٨٤).**

التعويم الحر :

يتحدد سعر الصرف فى هذا النظام طبقاً لقواعد الطلب والعرض فى السوق ويتبع هذا النظام أغلب الدول المتقدمة، ويكون التعويم حر إذا لم تتدخل السلطات النقدية فى السوق لتدعيم عملتها الوطنية.**(سماء ابراهيم٢٠١٨، ص١٦)**

خامساً مفهوم تخفيض قيمة العملة:

هو تصرف إدارى وليس حركه تلقائية يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية المختصة فى الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة و تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التى يفرضها صندوق النقد الدولى على الدول النامية التى تعانى موازيين مدفوعاتها من اختلالات مؤقته عارضه أو هيكلية مزمنة لغرض تسوية هذه الاختلالات وتتمثل هذه السياسة فى ان تقرر السلطات النقدية فى الدولة إنقاص قيمة ماتمثلة العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية الأجنبية بحيث تصبح مساوية لقيمة العملة من العملات الأجنبية.**(سهام رشاد ٢٠١١، ص ١٧).**

سادساً أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة:

إن التخفيض يجعل أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالى فإن الطلب الأجنبى على السلع المحلية يرتفع أما بالنسبة للواردات ترتفع

قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، وذلك يجعل الواردات تميل للانخفاض . بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض دور فى زيادة دخل الفئات المنتجه وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم فى الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها فى الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة فى الاقتصاد الوطنى، حيث ينتج عنه توسع فى الصناعات التصديرية.(**محمد عبد الفتاح رجب ٢٠٠٢، ص٣).**

المحور الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجارى الصينى

وسنتناول فى هذا المبحث تطور سياسات صرف اليوان الصينى، وهيكل الصادرات والواردات من حيث تطور أداء كل منهما ومعدل نمو هما ونسبتهما الى الناتج المحلى الإجمالى، وعلاقة كلاً منهما بسعر الصرف، وأيضاً تطور أداء الميزان التجارى وعلاقتة بسعر صرف اليوان.

أولاً تطور نظام سعر الصرف فى الصين:

تعددت نظم سعر الصرف فى الصين، حيث كان فى البداية سعر اليوان مرتبطاً بقيمة الدولار، والذى كان يستند على قاعدة الذهب، ثم توجة إلى سعر صرف مزدوج. بعد ذلك تحول إلى سعر الصرف الثابت، ثم أصبح بعد ذلك سعر الصرف المرن، وأخيراً استقر على سعر الصرف المدار، **ولقد مرت عملية إصلاح سعر الصرف بثلاث مراحل فى الصين على النحو التالى:**

أ) المرحلة الأولى من ١٩٨١-١٩٩٣:

وفيها ساد نظام سعر الصرف المزدوج، وكانت ٨٠% من المعاملات فى النقد الأجنبى تتم من خلال سعر السوق حيث بلغ فى نهاية عام ١٩٩٣ نحو٨.٧ يوان / دولار اما ٢٠% فقط من التعاملات فى النقد الأجنبى فكانت تتم من خلال

سعر الصرف الرسمى والذى بلغ نحو٨.٥ يوان / دولار. وكان توفير النقد الأجنبى خارج السوق الرسمية يتم من خلال مصدرين: (المشاريع المشتركة التى سمح لها بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية فى إطار جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والشركات المحلية التى كانت تقوم بالتصدير ويتحقق لها فائض من أرصدة العملات الأجنبية).(**Yi Gange ٢٠٠٨,p187**)

ب) المرحلة الثانية من ١٩٩٤- يوليو٢٠٠٥:

ابقى البنك المركزى الصينى العلاقة بين اليوان والدولار مستقرة، وكان ذلك من أجل تحقيق تقدم اقتصادى مدفوعاً بجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتوسع السريع فى الصادرات، ومرت هذه المرحلة بفترتين: الأولى (١٩٩٤ – ١٩٩٧) تم فيها توحيد أسعار صرف اليوان / الدولار وانخفض سعر الصرف الرسمى إلى ٨.٧ يوان / دولار، وفى عام ١٩٩٧ تم استخدام منهج التعويم المدار لسعر الصرف وفقاً للعرض والطلب وبلغ سعر الصرف اليوان /الدولار الى ٨.٢٨ يوان/ دولار. الثانية (١٩٩٨ – ٢٠٠٥) ونتيجة للأزمة المالية الأسيوية ظل فيها سعر الصرف ثابت ومستقر عند مستوى ٨.٢٨ يوان / دولار ومنذ عام ٢٠٠١ وبعد إنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سمحت الصين بارتفاع اليوان مقابل الدولار ظاهرياً للحد من فائض الحساب الجارى وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكيه .(محمد فؤاد ٢٠١٥، ص٩١).

ت) المرحلة الثالثة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٦:

فى ٢١ يوليو٢٠٠٥، أعلن البنك المركزى الصينى اتباع نظام أكثر مرونة للتعويم المدار لسعر الصرف، ووصف هذا الإعلان بأنه تغيراً كبيراً فى السياسة النقدية، حيث يتم تقرير سعر الصرف من خلال سلة عملات مع أوزان نسبية غير معلنة تسمح بالتحرك فى حدود نسبة (+/-)٣% خلال أى

يوم من الأيام يزيد من مرونة سعر الصرف، وان ظل فيها الوزن النسبى للدولار هو الغالب فى هذه السلة.(**Chen Bingcai 2007,p25)**

قد ساهمت سياسات سعر الصرف فى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات والواردات، كما أن توافر احتياطيات كبيرة جعل الصين قادرة على الدفاع عن اليوان وخاصة فى ظل حدوث أزمات مالية مثل أزمة العملات الأسيوية والأزمة المالية الأمريكية والأوربية، بالإضافة إلى تقديم مساعدات لمجموعة من الدول الأوربية لتجاوز الأزمة.

جدول (٢)
متوسط سعر صرف اليوان مقابل الدولار
خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

السنة	متوسط سعر الصرف
٢٠٠٣	٨.٢٨
٢٠٠٤	٨.٢٨
٢٠٠٥	٨.١٩
٢٠٠٦	٧.٩٧
٢٠٠٧	٧.٦٠
٢٠٠٨	٦.٩٥
٢٠٠٩	٦.٨٣
٢٠١٠	٦.٧٧
٢٠١١	٦.٤٦
٢٠١٢	٦.٣١
٢٠١٣	٦.٢٠
٢٠١٤	٦.١٤
٢٠١٥	٦.٢٣
٢٠١٦	٦.٥٥
٢٠١٧	٦.٦٧
٢٠١٨	٦.٨٦

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزى ، اعداد مختلفة .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن سعر صرف اليوان مقوم بأقل من قيمته وبقصد من الحكومة الصينية وهذا التقييم يقدم دفعاً ضمنى للصادرات، فيجعلها منخفضة الثمن بالنسبة للدول المستوردة وبالتالى يزيد الطلب على المنتجات الصينية.

ثانياً تطور الميزان التجارى الصينى:

يعتبر الميزان التجارى الصينى من المؤشرات الاقتصادية الهامة والمعبرة عن حالة الاقتصاد، فبعد الإصلاحات الاقتصادية فى الصين شهدت الصادرات نمو مطرداً مستندة إلى سعر صرف اليوان المنخفض وانخفاض أجور العمالة الصينية بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين فى الأسواق العالمية، وكلها عوامل تزيد من قدرات الصين التنافسية.**(فادية عبد السلام ٢٠١٦، ص٦٩).**

جدول (٣)
تطور الصادرات والواردات والميزان التجارى للصين
للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

(القيمة مليار دولار)

السنة	الصادرت	نسبة النمو %	الواردات	نسبة النمو %	الميزان التجارى
٢٠٠٣	٤٣٨.٤	٤٣.٦٤	٤١٢.٨	٣٩.٨٤	٢٥.٦
٢٠٠٤	٥٩٣.٤	٣٥.٣٦	٥٦١.٤	٣٦	٣٢
٢٠٠٥	٧٦٢	٢٨.٤١	٦٦٠.١	١٧.٥٨	١٠١.٩
٢٠٠٦	٩٦٩.١	٢٧.١٨	٧٩١.٥	١٩.٩١	١٧٧.٦
٢٠٠٧	١٢١٨	٢٥.٦٨	٩٥٥.٨	٢٠.٧٦	٢٦٢.٢
٢٠٠٨	١٤٢٩	١٧.٣٢	١١٣٢	١٨.٣٨	٢٩٧.٤
٢٠٠٩	١٢٠٢	-١٥.٩	١٠٠٤	-١١.٣	١٩٨.١
٢٠١٠	١٥٧٨	٣١.٣١	١٣٩٤	٣٨.٨٥	١٨٤.٥
٢٠١١	١٩٠٣.٨	٢٠.٦	١٦٦٠.٣	١٩.١	٢٤٣.٥
٢٠١٢	٢٠٥٦.٩	٨.٠	١٧٣٥.٣	٤.٥	٣٢١.٦
٢٠١٣	٢٢١٩	٧.٨	١٨٥٩.١	٧.١	٢٢٣.٧٤

السنة	الصادرت	نسبة النمو %	الواردات	نسبة النمو %	الميزان التجارى
٢٠١٤	٢٣٥٤.١	٦.٠	١٨٧٨.٢	١.٠٢	٤٧٥.٨
٢٠١٥	٢٢٧٣.٥	-٣.٤	١٦٧٩.٦	-١٠.٥	٥٩٣.٩
٢٠١٦	٢٠٩٨.٢	-٧.٧	١٥٨٩.٤	-٥.٣	٥٠٨.٨
٢٠١٧	٢٢٦٣.٣	٧.٨	١٨٣٢.١	١٥.٢	٤٣١.٢
٢٠١٨	٢٤٨٦.٦	٩.٨	٢١٣٤.٠	١٦.٤	٣٥٢.٦

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات :

-World Bank Database: World Development Indicators

-IMF, international financial Statistics Database.

Growth Rate=(present- past)/past *100

ويتضح من ذلك الجدول أن الصادرات الصينية قد نمت من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ وقد تجاوز حجم الصادرات التريليون دولار فى عام ٢٠٠٧ وهذا ما يثبت نجاح سياسة تخفيض قيمة اليوان التى انتهجتها الحكومة الصينية فى عام ٢٠٠٥، ثم انخفض الفائض الصينى مع العالم عام ٢٠٠٩ إلى ١٩٨ مليار دولار نتيجة الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ فتراجعت الصادرات ب ١٥.٩ % والواردات ب ١١.٣، وذلك لم يمنع أن تصنف الصين كأكبر مصدر فى العالم. ثم انخفض الفائض سنة ٢٠١٠ الى ١٨٤ مليار دولار نتيجة نمو الواردات بنسبة أكبر من الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط ثم ارتفع الفائض فى ٢٠١٥ الى ٥٩٣.٩.

اولاً تطور الصادرات الصينية :

سجلت الصادرات الصينية تطوراً ملحوظاً ولم تسجل أى تراجع من خلال الجدول التالى الذى يبين تطور الصادرات الصينية فى الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

جدول (٦)
الصادرات الصينية للفترة
(٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

(القيمة مليون دولار)

السنة	الصادرات
٢٠٠٣	٤٣٨.٤
٢٠٠٤	٥٩٣.٤
٢٠٠٥	٧٦٢
٢٠٠٦	٩٦٩.١
٢٠٠٧	١٢١٨
٢٠٠٨	١٤٢٩
٢٠٠٩	١٢٠٢
٢٠١٠	١٥٧٨
٢٠١١	١٩٠٣.٨
٢٠١٢	٢٠٥٦.٩
٢٠١٣	٢٢١٩
٢٠١٤	٢٣٥٤.١
٢٠١٥	٢٢٧٣.٥
٢٠١٦	٢٠٩٨.٢
٢٠١٧	٢٢٦٣٣
٢٠١٨	٢٤٨٦٦

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك الدولى ٢٠٠٣-٢٠١٨ .

ويتضح من الجدول السابق أن فى تلك الفترة كانت صادرات الصين ذات قيمة عالية وتنافس صادرات الدول المتقدمة حيث أنه مع بداية الألفية سجلت الصادرات حوالى ٢٥٠ مليون دولار، وبدأت تتزايد دون أن تسجل أى تراجع إلا فى نهاية الفترة . أن الصادرات الصينية تنمو بطريقة سريعة واستمرت فى التزايد حتى سجلت قيم هائلة وهذا مايثبت نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة التى انتهجتها الحكومة الصينية، وفى عام ٢٠١٠ بلغت قيمة الصادرات حوالى

١٥٧٨ مليون دولار وفى عام ٢٠١٥ سجلت ٢٢٧٣.٥ مليون دولار وتراجعت القيمة عام ٢٠١٦ لتصبح ٢٠٩٨.٢ مليون دولار، ثم تزايدت فى عام ٢٠١٨ .

ثانياً تطور الواردات الصينية:

تماشيا مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى معيشة الشعب فى الصين، تزداد متطلبات الصين من المنتجات، مما يتيح فرصاً كثيرة لدخول المنتجات والتقنيات والخدمات الأجنبية إلى الأسواق الصينية. ونجد أن الواردات الصينية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨ وذلك ما سنوضحة فى الجدول التالى:

جدول (٧)
تطور الواردات الصينية خلال الفترة
(٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

(القيمة مليون دولار)

السنة	الواردات
٢٠٠٣	٤١٢.٨
٢٠٠٤	٥٦١.٥
٢٠٠٥	٦٦٠.١
٢٠٠٦	٧٩١.٥
٢٠٠٧	٩٥٥.٨
٢٠٠٨	١١٣٢
٢٠٠٩	١٠٠٤
٢٠١٠	١٣٩٤
٢٠١١	١٦٦٠.٣
٢٠١٢	١٧٣٥.٣
٢٠١٣	١٨٥٩.١
٢٠١٤	١٨٧٨.٢
٢٠١٥	١٦٧٩.٦
٢٠١٦	١٥٨٩٤
٢٠١٧	١٨٣٢١
٢٠١٨	٢١٣٤٠

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك الدولى ٢٠٠٣-٢٠١٨ .

وهذا الجدول يوضح أن قيمة الواردات الصينية قد ارتفعت خلال تلك الفترة، حيث كانت قيمة الواردات فى بداية الفترة ٢٢٥.١ مليون دولار، وتزايدت لتصل الى ٦٦٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، واستمرت فى التزايد حتى نهاية الفترة لتصل الى ١٦٧٩.٦ مليون دولار عام ٢٠١٥، ورغم هذه الزيادة فى الواردات إلا أن الزيادة فى الصادرات كانت أكبر منها هذا ما جعل الميزان التجارى يحقق فائضاً.

رابعاً علاقة سعر الصرف بالميزان التجارى الصينى:

عندما لاحظت الصين انخفاض فى قيمة صادراتها مقابل وارداتها أى أن هناك عجز كبير فى الميزان التجارى، تدخل البنك المركزى الصينى وقام بتخفيض قيمة اليوان، وذلك حتى تستطيع أن تنافس سلعها فى الأسواق العالمية، مما يؤدى إلى زيادة الصادرات الصينية. وأيضاً انه فى حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدى ذلك إلى انخفاض حجم الواردات، لأن ما كان يتم استيرادة فى السابق سيصبح أعلى تكلفة بسبب انخفاض قيمة العملة. وهذه السياسة مجدية فى المدى القصير لأن الانخفاض المستمر لقيمة العملة قد يخلق التضخم.**(رغد حربى ٢٠١٨، ص٥٠).**

جدول (٨)

الميزان التجارى وسعر الصرف فى الصين

للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنة	سعر الصرف الرسمى	صادرات السلع والخدمات من اجمالى الناتج المحلى %	واردات السلع والخدمات من اجمالى الناتج المحلى %	الميزان التجارى من إجمالى الناتج المحلى %
٢٠٠٠	٨.٣	٢١.٢	١٨.٥	٢.٧
٢٠٠١	٨.٣	٢٠.٨	١٨.٢	٢.٦
٢٠٠٢	٨.٢٨	٢٣	٢٠.١	٢.٩
٢٠٠٣	٨.٢٨	٢٧.٨	٢٤.٨	٣
٢٠٠٤	٨.٢٨	٣١.٨	٢٨.٤	٣.٤
٢٠٠٥	٨.١٩	٣١.٥	٢٨.٤	٦.١
٢٠٠٦	٧.٩٧	٣٧.٣	٢٨.٤	٨.٩
٢٠٠٧	٧.٦٠	٣٥.٩	٢٦.٧	٩.٢
٢٠٠٨	٦.٩٥	٣٢	٢٤.٩	٧.١

السنة	سعر الصرف الرسمى	صادرات السلع والخدمات من اجمالى الناتج المحلى %	واردات السلع والخدمات من اجمالى الناتج المحلى %	الميزان التجارى من إجمالى الناتج المحلى %
٢٠٠٩	٦.٨٣	٢٤.٤	٢٠.١	٤.٣
٢٠١٠	٦.٧٧	٢٦.٣	٢٢.٦	٣.٧
٢٠١١	٦.٤٦	٢٦.٥	٢٤.١	٢.٤
٢٠١٢	٦.٣١	٢٥.٤	٢٢.٧	٢.٧
٢٠١٣	٦.٢٠	٢٤.٥	٢٢.١	٢.٤
٢٠١٤	٦.١٤	٢٣.٥	٢١.٣	٢.٥
٢٠١٥	٦.٢٣	٢١.٣	١٨.١	٣.٥
٢٠١٦	٦.٥٥	١٩.٥٨	١٧.٣	٢.٢٨
٢٠١٧	٦.٦٧	١٩.٦٩	١٧.٩	١.٧٩
٢٠١٨	٦.٨٦	١٩.١١	١٨.٣	٠.٨١

المصدر:من اعداد الباحثة اعتماداًعلى بيانات البنك الدولى (٢٠٠٠-٢٠١٨)

ويتضح من هذا الجدول أنه من عام (٢٠٠٠-٢٠٠٤) سعر الصرف كان ثابت، ومع انخفاض سعر الصرف فى عام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) زادت الصادرات الصينية مع ثبات الواردات وبالتالى زاد الفائض فى الميزان التجارى للضعف. وأنه من عام (٢٠٠٢-٢٠١٦) تناقصت الواردات بشكل كبير نتيجة انخفاض الصرف المستمر، ولهذا السبب تم اختيار دولة الصين حيث أنها لم تسجل عجز فى الميزان التجارى من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨ وذلك بسبب الانخفاض المتذبذب فى قيمة عملتها.

ونلاحظ أنه كلما انخفضت قيمة العملة كلما زاد الفائض فى الميزان التجارى، أى أن هناك علاقة وثيقة جداً بين سعر الصرف والميزان التجارى، ومن أهم العوامل المؤثرة أيضاً فى الميزان التجارى مرونة الطلب على السلعة والهيكل الإنتاجى للدولة التى تقوم بخفض قيمة عملتها.

المحور الرابع الدروس المستفادة من التجربة الصينية :

لا شك أن التجربة الصينية تستحق قدراً كبيراً من الإهتمام نظراً لثرائها ولما حققتة من نتائج مذهلة تعتبر دروسا مستفادة، يمكن لصانعى القرار الاقتصادى فى مصر الإستفادة منها ويمكن استخلاص هذه الدروس من التحليل السابق لهذه التجربة وذلك على النحو التالى:

١) انخفاض سعر العملة الصينية أدى الى تدفقات كبيرة من العملة الصعبة داخل الصين وذلك من خلال زيادة الطلب على الصادرات الصينية وهذا ما أدى إلى اكتساب المنتجات الصينية تنافسية عالية بالمقارنة مع المنتجات الأخرى فى السوق العالمية.
٢) تمثل الصين الدولة الأكبر مشاركة وفعالية فى الاقتصاد العالمى وهذا راجع الى مساهمة الصادرات الصينية فى تنشيط الاقتصاد العالمى حيث ارتفعت حصة الصين من إجمالى الصادرت العالمية الى ١٣.٨% عام ٢٠١٥ وتمثل هذه النسبة أكبر حصة تستحوذ عليها دولة واحدة من إجمالى الصادرات العالمية منذ عام ١٩٦٨.
٣) هناك علاقة طردية غير مباشرة بين الإستثمار الأجنبى المباشر والميزان التجارى الصينى، ناتجة عن تحسن هيكل الصادرات السلعية الصينية وانخفاض قيمة اليوان .
٤) للصادرات دور مهم فى زيادة القوة الاقتصادية للدولة وبلوغ مكانة هامة فى الاقتصاد العالمى ومعالجة العجز فى الميزان التجارى.
٥) إن الطفرة الكبيرة التى حدثت فى معدل تغير تلك الاستثمارات لم تكن بسبب تغيرات سعر الصرف، وإنما بفعل عوامل أخرى منها كفاءة راس المال البشرى فى الصين بإعتبارها دولة كثيفة العمالة مما كان سببا فى حفز العمل بالصناعات والخدمات وجذب رأس المال الأجنبى اليها وكذا درجة الإنفتاح التجارى واتباع سياسات محفزة للتصدير.
٦) إن انخفاض قيمة اليوان الصينى أدى الى زيادة تنافسية السلعة الصينية فى الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة الصادرات الصينية وانخفاض حجم الواردات.
٧) إن انخفاض قيمة اليوان أدى الى هيمنة الصين على الإحتياطى العالمى من الدولارات، حيث استطاعت الصين منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣ أن ترفع

حجم احتياطى الدولار لديها من ٥٠٠ مليار الى ٣٥٠٠ مليار دولار، وهذا ما يجعل الصين تحافظ على سعر عملتها منخفضة.

٨) يعتبر اليوان الصينى من أرخص العملات المتداولة على نطاق واسع وقد حرصت الصين على مدى عقود طويلة على الحفاظ على سعر اليوان منخفضاً مما يعطى له ميزة فى مواجهة العملات الأخرى وهى قادرة على رفع مكاسب التصدير الصينى.

٩) بالنظر إلى سعر صرف اليوان نجد أنه مقوم بأقل من قيمته وذلك بقصد من الحكومة الصينية وهذا التقييم يقدم دفعاً ضمنى للصادرات وذلك ما يجعلها منخفضة الثمن بالنسبة للدول المستوردة وبالتالى يزيد الطلب على المنتجات الصينية.

١٠) ليس فقط سعر اليوان هو العامل الوحيد الذى يجعل الصادرات الصينية منخفضة الثمن بل لأن تكلفة الإنتاج فى الصين منخفضة بالمقارنة مع المنافسين بسبب أنها تتكون فى الغالب من المنتجات المتنوعه الأقل تقنية، وأيضاً يجع لكفاءة الجهاز الإنتاجى فى الصين.

١١) إن قرار صندوق النقد الدولى بانضمام الصين إلى حقوق السحب الخاصة، يعد اعترافاً بصحة الإصلاحات التى تجريها الصين فى النظام النقدى ونظام سعر الصرف والنظام المالى .

١٢) إن تدويل اليوان كان له أثار قوية على الاسواق والمؤسسات وأهمها إنشاء أسواق مالية عميقة وسائلة، وتحقيق نتائج اقتصادية كلية تساعد فى تقوية الاقتصاد الصينى ومن ثم الاقتصاد العالمى.

١٣) تعتبر استراتيجية تنويع الصادرات أحسن أداء من استراتيجية تركيز الصادرات وهذا لما تتمتع به استراتيجية التنويع من خصائص تجعلها تحقق نسب نمو أكثر.

١٤) يعكس قرار صندوق النقد الدولى باعتبار اليوان عملة قابلة للإستخدام الحر، أهمية الدور الذى تقوم به الصين فى التجارة العالمية والزيادة الكبيرة فى استخدام اليوان وتداوله على المستوى الدولى.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

١) يتطلب معالجة مشكلات الميزان التجارى فى مصر مراعاة نوعية السلع المراد تصديرها، ونسبة المكون الأجنبى فى الإنتاج المحلى، ودرجة مرونة الجهاز الإنتاجى، وبالنظر إلى هيكل الإنتاج المصرى القابل للتصدير، نجد أن كثير من الصناعات تعتمد على نسبة مرتفعة من المستلزمات الأجنبية المستوردة وهذا معناه أن زيادة الدولار سينعكس على ارتفاع قيمة المستلزمات وبالتالى ارتفاع قيمة السلعة، بما يؤثر بالسلب على تنافسيتها فى الأسواق الخارجية.

٢) لم يحقق سعر الصرف النتائج المرجوة بصورة كبيرة فى التأثير على حجم الواردات، مقارنة بما حققه فى الصادرات، والسبب فى ذلك يرجع الى ضعف مرونة الجهاز الانتاج المصرى والاعتماد على الصناعات الاولية.

٣) ترجع أسباب تنامى الفجوة بين الاستيراد والتصدير إلى أن المصانع المحلية لاتغطى سوى ٢٠% من إحتياجتنا فى السوق المحلى، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى وضعف القاعدة الإنتاجية.

ثانياً التوصيات:

١) يجب تشجيع سياسات التصنيع من أجل التصدير لإشباع حاجات السوق المحلية و الدولية ولتحسين معدلات النمو فى مؤشرات الصادرات والواردات.

٢) الاستفادة من التجارب الدولية فى تطبيق سياسات التعويم لعملاتها مثل الصين، حيث تم التعويم تدريجياً ومعالجة آثاره أول بأول لعدم الانفراط فى زيادة الأسعار التى تؤثر على حجم الواردات والصادرات. ووضع ضوابط للتوازن بين سعر الصرف الحقيقى والإسمى عند التعويم.

٣) سياسة خفض سعر الصرف بمفردها لا يمكن لها معالجة الخلل فى الميزان التجارى، لأنه ناجم عن اختلال هيكلى فى الإنتاج، ونتيجة لاختلال العلاقة بين الموارد المتاحة والاستخدمات المختلفة. ومن ثم العمل على تنمية الموارد بصفة مستمرة ورفع كفاءة استغلال هذه الموارد وتوزيعها على الاستخدمات المختلفة بما يحقق أفضل عائد لها ومن ثم يحقق اعتبارات التنمية والتوازن الاقتصادى.

المراجع

الكتب:

١. **عطية عبدالقادر، "الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.**

رسائل جامعية:

١. سلامة نجاح، "تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير قسم :العلوم الاقتصادية عام ٢٠١٣،ص٢٢.
٢. ريهام طلعت حرب سالم،" سعر صرف الجنيه المصرى واثره على الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة من١٩٩٦-٢٠٠٥"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ص ٦-٨.
٣. الدواوى اليامنة " آثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٤"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدى رباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم تجارية، ٢٠١٦، ص ١٥.
٤. دوحة سلمى،" اثرتقلبات سعر الصرف على الميزان التجارى وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر "، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم علوم تجاريه، جامعة محمد خضير بسكره، ٢٠١٥، ص ٨٤.
٥. سماء ابراهيم سليمان، " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجارى فى سنغافورة "، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية، قسم الدراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨،ص ١٦.

٦. سهام رشاد، " فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فى علاج العجز بميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٩٢)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠١١، ص ١٧.

٧. محمد فؤاد محمد امام، "تقييم أثر السياسات النقدية والماليه على أداء الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)"،رسالة دكتوراة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠١٥، ص ٩١.

البحوث و المؤتمرات:

١. خالد عبد الحميد، " أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصرى فى إطار الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولى خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩١ "، ٢٠١٧/٢٠١٦، مجلة مصر المعاصرة،عدد ١٨٦، ص ١٨٤.

٢. محمد عبد الفتاح رجب، "توصيات مؤتمر دور التجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولى فى تنمية الصادرات"، ٢٠٠٢، ص ٣.

٣. فادية عبد السلام، "سعر الصرف وعلاقتة بالاستثمارات الأجنبية فى مصر، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية"، رقم ٢٩١، ٢٠١٦، ص ٦٩.

٤. رغد الحربى، " أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجارى "، مجلة التمويل الدولى، العدد الثانى، ١٥ فبراير، ٢٠١، ص ٥٠.

Research:

1. Chen Bingcai, **"China's Foreign Exchange Rate System Reform and Foreign Trade Development "**, (China: Wuhan ،China-Europe Vocational Training Center, Seminar on Globalization Capacity Building of Developing Countries in Foreign Trade, Working , Nov.(2007).
2. Yi Gange ،**" Renminbi Exchange Rates and Relevant Intstitution Factors "** ،(Cato Journal ،Vo.28 ،No.2 ،Spring/Summer 2008)،P187.